



The impact of subsidies in unemployment for a group of developed countries*

Ibrahim Adeb Ibrahim AlChalab⁽¹⁾, Tahseen Rabee Hazem Alhamdany⁽²⁾

University of Mosul, College of Administration and Economics^{(1),(2)}

(1) ibrahem_addeb@uomosul.edu.iq (2) tahsin.22bap4@student.uomosul.edu.iq

Key words:

developed countries, subsidies, unemployment.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 05 Oct. 2024
Accepted 22 Oct. 2024
Available online 30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Tahseen Rabee Hazem Alhamdany
University of Mosul

Abstract:

Unemployment is one of the economic and social issues facing most developed and developing societies and countries, and they strive to reduce it over time and make it one of their priorities and future plans to achieve development and welfare for their people, and the importance lies in the issue of unemployment, as it has negative repercussions on the political, economic and social aspects, and a number of applied studies have addressed the impact of subsidies in its various forms on unemployment, as unemployment rates are affected by multiple economic and social factors, such as economic growth, employment policies, and education, and the study started from the premise that subsidies have a positive impact on.

*The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

أثر الإعانات في البطالة لعدد من البلدان المتقدمة*

أ.م.د. إبراهيم اديب إبراهيم الجبلي
الباحث: تحسين ربيع حازم الحمداني
جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل - كلية الإدارة والاقتصاد
tahsin.22bap4@student.uomosul.edu.iq
ibrahim_adeeb@uomosul.edu.iq

المستخلص

تُعد البطالة إحدى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه معظم المجتمعات والدول المتقدمة والنامية، وتسعى تلك الدول جاهدة لحد منها مع مرور الوقت وجعلها من أولوياتها وخططها المستقبلية لتحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها، وتكون الأهمية في مشكلة البطالة، لما لها من انعكاسات سلبية على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تناول عدد من الدراسات التطبيقية دراسة (علياء بعوان القروض المصرفية ودورها في التأثير على معدلات البطالة في العراق 2023 و دراسة عماري رحمة جميلة بعنوان دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث مناصب شغل جديدة في الجزائر و دراسة 2021 و دراسة محمد عبدالرحمن إبراهيم دعم التعليم والتدريب المهني في مكافحة البطالة في العراق 2020)، إذ تبين هذه الدراسات أثر الإعانات بأشكالها المختلفة على البطالة، حيث تتأثر معدلات البطالة بعوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، كالنمو الاقتصادي، وسياسات التشغيل، والتعليم، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن للإعانات تأثير إيجابي على البطالة في 40 دولة متقدمة للفترة 1991-2021 باستخدام أسلوب تحليل البيانات اللوحي التقليدية بعد أن أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة ثبات جميع متغيرات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن للإعانات تأثير طردي على البطالة، بمعنى أن زيادة الإعانات لا تساهم في خفض مستوى البطالة في هذه المجموعة من الدول.

الكلمات المفتاحية: الدول المتقدمة، الإعانات، البطالة.

المقدمة:

إن موضوع الإعانات وأثرها على البطالة هو أحد الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة في النقاشات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، إذ تُعد الإعانات - سواءً كانت من الحكومات أو المنظمات الخيرية - وسيلة فعالة لتقديم الدعم المالي والاجتماعي للفئات منخفضة الدخل في المجتمع. ومع ذلك، يثير هذا الموضوع تساؤلات مهمة حول الأثر الحقيقي للإعانات على البطالة فعند الحديث عن الإعانات وتأثيرها على معدلات البطالة، يمكن أن تلمس تباين في وجهات النظر المختلفة فمن جهة، يرى البعض أن الإعانات تحتل دوراً مهماً في تقليل مستويات البطالة، إذ توفر دعماً مالياً للأفراد والأسر التي تعاني من صعوبات في العثور على فرص عمل مناسبة توفر لها الدخل الذي يسد رمق معيشتها ويفضل هذا الدعم أيضاً، يمكن للأفراد المستفيدين من الإعانات تلبية احتياجاتهم الأساسية والدراسة عن فرص عمل بشكل أفضل، مما يعزز فرص توظيفهم ويقلل من معدلات البطالة، و من ناحية أخرى، يقول آخرون أن الإعانات قد تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في بعض الحالات على سبيل المثال، قد تؤدي بعض أنواع الإعانات إلى تشجيع الأفراد بالاعتماد عليها وتفضيل الخمول والكسل بدلاً من السعي للحصول على فرص عمل تُعنى حاجتهم، مما يؤدي في النهاية إلى تقليل حافزهم للبحث عن وظائف وتزايد معدلات البطالة بين الشباب والسكان ذوي الدخل المنخفض، وبذلك، يظهر لنا أن العلاقة بين الإعانات والبطالة هي علاقة معقدة تتأثر بعوامل

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني.

متعددة، بما في ذلك تصميم البرامج الإعانية، وشروط الحصول عليها، والظروف الاقتصادية العامة، لذا، فإن هذا يتطلب فهماً دقيقاً لهذه العوامل وتحليلاً شاملًا للبحث في تأثير الإعانات على البطالة.

المبحث الأول: المنهجية العلمية والدراسات السابقة أولاً: أهمية الدراسة:

تعد الإعانات أحد أشكال السياسة الاقتصادية التي تسعى لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية، مثل الحد من الفقر، وامتصاص البطالة، وتحفيز الطلب الكلي للخروج من الركود، ويزداد اللجوء إلى هذه السياسات في أوقات الأزمات مثل أزمة Covid 19 إذ اتخذت أشكال مختلفة ومديات واسعة وظهرت دراسات عدّة حول آثار هذه السياسات في الاقتصاد وغير الاقتصاد، كما يترتب على هذه السياسات التزامات مالية جديدة تحتاج لتأمين مصادر إيقافها وكذلك يتضمن إتفاق هذه الإعانات تحديد أفضل السبل التي تحقق أهدافها بأقل تأثير في الأسعار والتكاليف.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تبليين وجهات النظر بخصوص ما يمكن أن تُخلفه الإعانات في البطالة، وبينما يرى البعض أن الإعانات قد تؤدي إلى رفع مستوى الأجور وبالتالي تقليل الطلب على العمل، يرى آخرون أنها تسهم في زيادة إنتاجية الأيدي العاملة وبالتالي تكون عوائد توظيفها أعلى فيزيداد الطلب عليها ونقل البطالة.

ثالثاً: فرضية الدراسة:

إن تأثير الإعانات في البطالة يختلف باختلاف المشكلة التي أدت إلى البطالة فعندما يكون سبب البطالة هو الركود الاقتصادي كما يحصل في معظم البلدان المتقدمة، فإن تأثير الإعانات في البطالة يكون موجباً بمعنى أنها قد تؤدي إلى رفع مستوى الأجور مفافية مشكلة البطالة، أما إذا كانت البطالة نتيجة انخفاض إنتاجية الأيدي العاملة كما في معظم البلدان النامية فإن تأثير الإعانات في البطالة يكون سلبياً بمعنى أن الإعانات تساهم في تقليل معدلات البطالة.

رابعاً: منهج الدراسة:

انطلقت الدراسة في البداية عن طريق عدد من الدراسات السابقة التي تناولت أثر الإعانات في البطالة في عينات مختلفة من البلدان وعبر مدد متباينة، ثم قامت باعتماد المنهج الكمي، في تحليل العلاقة بين البطالة والإعانات في عينة من البلدان المتقدمة بلغت 40 بلداً للمدة 1991-2021، باستخدام تحليل الانحدار للبيانات المدمجة، إذ تم اعتماد نتائج التحليل في استنتاج طبيعة العلاقة بين الإعانات والبطالة والتأكد من صحة فرضية الدراسة.

خامساً: هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن دور الإعانات وبيان مدى تأثيرها في معالجة وخفض معدلات البطالة في المجتمع، إذ ستقوم الدراسة بتحليل كيفية توجيه الإعانات واستخدامها بشكل فعال لتعزيز فرص التوظيف، وكذلك فحص التحديات التي قد تواجه تنفيذ السياسات الخاصة بالإعانات وتأثيراتها المحتملة على الاقتصاد بشكل عام.

سادساً: الحدود الزمانية:

خطت الدراسة المدة الزمانية ما بين عامي (1991-2021م) وهي 31 عام على وفق البيانات المتاحة لمتغيرات الدراسة.

سابعاً: الحدود المكانية:

ضمِّنت عينة الدراسة 40 بلداً من البلدان ذات الدخل المرتفع، وفق تصنيفات الدخل لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: الإعانات (المفهوم-الأنواع-الآثار)

أولاً: مفهوم الإعانات:

الإعانات مفهوم واسع الافق من إذ الشكل والاهداف والجهات المانحة والجهات المستفيدة. فقد تكون الإعانات نقديّة أو عينية أو خدمة مجانية وقد تكون شاملة أو جزئية، وقد تستهدف تقليل الفقر أو زيادة التوظيف أو تحقيق العدالة الاجتماعية وقد تكون مقدمة من قبل الحكومة أو من جهات محلية غير حكومية أو من قبل دول أجنبية أو منظمات دولية وقد تمنح هذه الإعانات لذوي الدخل المنخفض أو للشركات أو للحكومات أو للعاطلين عن العمل أو غيرهم من الفئات، وأيًّا كان شكل الإعانات أو الهدف منها أو الجهة المانحة لها أو المتنافية لها أن لها تأثير مباشر أو غير مباشر في مستوى البطالة، وسيتناول هذا المبحث بعض التعريفات العامة للإعانات مع توضيح لعدد من الأشكال مع الاشارة إلى التأثير المحتمل لها في مستوى البطالة.

يذكر (كليمينت) بأنها أي مساعدة تقدمها الحكومة تسمح للمستهلك بشراء السلع والخدمات بأسعار أقل من الأسعار التي يبيع بها القطاع الخاص المنافس تحديداً وبذلك ترفع من دخل المنتجين بما يتجاوز تلك التي سيتم الحصول عليها دون تقديم هذه الإعانات، وهي تشمل بذلك الإعانات المقدمة للمستهلكين كالحالات التي تبيع فيها الحكومة إنتاجها، باعتبارها منتجًا للسلع والخدمات، بسعر لا يعكس جميع التكاليف، بما في ذلك العائد الطبيعي لرأس المال، (Schwartz and Clements, 2020, 120).

وقد ركزت معظم التعريفات عن الإعانات التي تقدمها الحكومة ومنها دعم السلع والخدمات من قبل الحكومة بالحصول على السلع والخدمات الضرورية بأقل الأسعار، وهذا النوع من التعريفات يشمل جميع أفراد المجتمع، فهو لا يقتصر على فئة دخلية محددة أو على العاطلين عن العمل ومع ذلك فإن مثل هذه الإعانات يستفيد منها العاطلون عن العمل وذوو الدخل المنخفض أكثر من غيرهم.

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: الإعانات بأنها الدعم المالي المباشر وغير المباشر والتي تقدم للمؤسسات بشتى أشكالها ومنها القروض منخفضة الفائدة والإعفاء الضريبي وقد تكون الإعانات بشكل نقدي وغير نقدي وما إلى ذلك من أنواع المساعدات من أجل النهوض بالواقع الاقتصادي، (Twain, 1998:17)، وقد ركز هذا التعريف على الدعم المقدم للمؤسسات، ومن الواضح أن مثل هذا النوع من الدعم لا يشمل الأفراد وبالتالي فهو لا يشمل العاطلين عن العمل لكن هذا لا يعني أن العاطلين عن العمل لا يتأثرون بهذا النوع من الدعم، ففي كثير من الأحيان يكون دعم المؤسسات هو بهدف تشجيعهم على توفير المزيد من فرص العمل، وبهذه الطريقة يكون دعم المؤسسات ذو تأثير إيجابي في تقليل معدلات البطالة.

وكما عرف (شارك وكيلي) الإعانات على أنها أي تدخل حكومي من المتوقع أن تنتفع منه الشركات بنسبة أكبر من النفع الذي تحصل عليه قبل الإعانات على أن يعود هذا النفع بنفع للحكومة مرة ثانية لأن هذا الدعم سيزيد من إيرادات الشركة وبالتالي سترداد الضرائب التي ستأخذها الحكومة من هذه الشركات التي تلقت الدعم. (Schrink and Keithely, 1999:156)

الواضح ان هذا التعريف يركز على دور الإعانات في زيادة الضرائب وبالتالي الإيرادات الحكومية، اي ان الإعانات يجب ان تساهم في زيادة الانتاج والإيرادات والأرباح من أجل ان تزداد حصيلة الضرائب بمقدار يفوق مبلغ الإعانات المقدمة ومن الجدير باللحظة في هذا التعريف هو ان تحقيق هدف زيادة الانتاج يتربّ عليه زيادة التوظيف وبالتالي تقليل البطالة، اي ان تحقيق هدف زيادة الحصيلة الضريبية يتربّ عليه في الوقت ذاته زيادة فرص التوظيف وتقليل البطالة.

وعرفت منظمة العمل الدولية (الاسكا) الإعانات على انها تحويلات عينية أو نقدية تقدم للأسر أو للأفراد على أساس حقوقهم في ذلك أو تقديراً لمتطلباتهم. وقد تكون أما إعانات مباشرة تقدم في شكل رعاية، أو إعانات غير مباشرة تتمثل في تسديد المصارييف التي تحملها الشخص المعنى. منظمة العمل الدولية www.unescwa.org، ويركز هذا التعريف على الإعانات المقدمة للأفراد والأسر وقد تكون من ضمن هذه الإعانات المقدمة للعاطلين في سد الحاجات الأساسية للأفراد وقد يكون لهذا النوع من الإعانات أكثر من تأثير فهي أما أن تساهم في رفع مستوى الأجر إذا كان الأفراد غير مضطربين للعمل بأجر منخفضة ما داموا قادرين على سد احتياجاتهم الأساسية ويأملون الحصول على فرص توظيف بأجر أعلى أو قد تساعد هذه الإعانات الأفراد في قبول العمل بأجر منخفضة نسبياً من أجل ان توفر دخلاً إضافياً كتأمين لاحتياجاتهم التكميلية وتأثير هذه الإعانات يعتمد على طبيعتها فإذا كانت محصورة بالعاطلين عن العمل بمعنى انها تتوقف بمجرد حصول المستفيدين على فرصه عمل فإن تأثيرها في تقليل البطالة يتوقع ان يكون سليماً، كما تتوقف على شكل الدعم المقدم، فمثلاً اذا كانت الإعانات على شكل قروض ميسرة فإنها تحفز الأفراد للعمل من أجل سداد القرض، أما اذا كانت على شكل منح نقدية أو عينية فإنها في الغالب تذهب نحو الاستهلاك وتكون أقل تحفيزاً للفرد في الحصول على فرصه عمل.

ثانياً: أنواع الإعانات:

هناك عدة تصنيفات للإعانات منها ما يقوم على أساس الهدف من الإعانات مثل إعانات التوظيف وإعانات الأجر ومنها ما يقوم على أساس شكل الإعانات وتشمل إعانات الغذاء وإعانات الطاقة والإعانات الطبية وغيرها، ومنها ما يقوم على أساس النشاط الاقتصادي مثل الإعانات الصناعية والإعانات الزراعية، إذ يتناول هذا الجزء من الدراسة بعض انواع هذه الإعانات وكما يأتي:

1- الإعانات من حيث الهدف منها وتشمل:

أ- إعانات التوظيف: هي مبالغ مالية أو دعم مادي تقدمه الحكومة أو الجهات المسؤولة لأصحاب العمل أو الباحثين عن عمل بهدف تشجيع التوظيف وتخفيف نسبة البطالة، إذ يتم الاعتماد على إعانات التوظيف بشكل كبير جداً وعلى مدى واسع من أجل الوصول إلى إيجاد فرص عمل مستقرة للفئة العاطلة عن العمل لمدد طويلة، فعلى سبيل المثال إعانات التوظيف التي اتبعتها بلجيكاً أدت إلى خلق فرص عمل وصلت نسبتها إلى 13% الا انها أيضاً تبدأ بالانخفاض تدريجياً حتى يتصل إلى نقطة الصفر بعد مرور سنة وأحدة لذلك لا تعد إعانات التوظيف من الإعانات التي توفر فرص عمل مستقرة على المدى الطويل (Desiere, 2022:3)، كما وتهدف إعانات التوظيف إلى تقليل تكلفة العمالة على أصحاب العمل. ويمكن تطبيقها على جميع الموظفين أو على الموظفين الجدد فقط وهو ما يعرف بـ (الإعانات الهمامشية). كما يمكن أن تكون عامة، بمعنى تطبيقها على جميع العمل والمنشآت، أو على فئات محددة، إذا كانت فئات معينة من العمال فقط (على سبيل المثال، العمال ذوي الأجر المنخفضة أو الشباب أو العاطلين عن العمل لمدد طويلة أو النساء أو العمال المعوقين) أو قطاعات أو مواقع جغرافية معينة مؤهلة لذلك.

ب- إعانات الأجر: هي مبالغ مالية تقدم من قبل الحكومة أو جهات أخرى لتدعيم أجر الموظفين والهدف منها مساعدة الشركات في الحفاظ على موظفيها وتجنب تسريرهم خلال الأزمات الاقتصادية أو الظروف الصعبة، (Desiere, 2022:3)، ومن أمثلة إعانات الأجر برنامج حماية

الرواتب هو البرنامج الذي أطلقته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (paycheck protection program) عام 2020 في جائحة (كوفيد19)، أطلق الحكومة الأمريكية برنامج حماية الرواتب (PPP) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. إذ قدم هذا البرنامج قروضاً يمكن تحويلها إلى منح (أي إعفاء المستفيد من تسديدها مستقبلاً) بشرط استخدامها لتعطية الرواتب وتكليف التشغيل الأساسية الأخرى، إذ ساعد هذا البرنامج في الحفاظ على الوظائف ومنع ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، ويتمتع هذا البرنامج بميزات عديدة منها:

- 1- إمكانية الحفاظ على التوظيف وتقليل معدلات البطالة، خاصة في أوقات الازمات الصعبة.
- 2- استدامة استقرار الشركات المدعومة بهذا البرنامج عن طريق تخفيض عبء تكاليف الأجور موظفيها.

3- إن هذا البرنامج يقوم بتحفيز الاقتصاد من خلال اداته وزيادته لدخول العمال والموظفين. ورغم هذه الميزات إلا أن هناك من الاقتصاديين يعيّب على هذا البرنامج بعض السلبيات ومنها: أنه يزيد من الأعباء المالية الكبيرة للحكومة مما قد يؤدي إلى زيادة مديونيتها، كذلك إن الاعتماد على هذا النوع من الدعم وللأمد الطويل يقلل من حواجز الشركات نحو تحسين خدماتها واعادة هيكلة عملياتها، وأخيراً قد يكون ذا تأثير مباشر أو غير مباشر على سوق العمل، لأن يقدم الدعم لشركات وقطاعات غير فعالة مما يمنع التخصيص الامثل للموارد وبالتالي تحدث حالة تشوّه السوق (Author, 2022:2).

2- الإعلانات من حيث شكلها وتشمل:

أ- إعلانات الطاقة: إن دعم الطاقة له أبعاد اقتصادية واسعة النطاق رغم أنه يستهدف حماية المستهلكين، إلا إن إعلانات الطاقة تؤدي إلى مزاحمة الأولوية العامة وتزايد الاختلالات المالية، وزيادة الإنفاق الحكومي وخفض الاستثمار الخاص، بما في ذلك قطاع الطاقة والإعلانات أيضاً تقوم بتشويه تخصيص الموارد من خلال تشجيع الاستهلاك المفرط للطاقة بشكل مصطنع وتشجيع الصناعات كثيفة رأس المال، والحد من حواجز الاستثمار في الطاقة المتجددة وتسرع استنزاف الموارد الطبيعية. إن دعم الطاقة منتشر على نطاق واسع ويفرض تكاليف مالية واقتصادية كبيرة في البلاد وخاصة التي تسيطر عليها الأسر ذات الدخل المرتفع، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين أفراد البيئة الواحدة حتى يمتد التأثير على الأجيال القادمة، (Schwartz and Clements, 1999:6).

ب- الإعلانات المحددة وغير المحددة: إن أحد الفوارق المهمة التي يستخدمها الاقتصاديون والمحامون المهتمون بموضوع الآثار التجارية أو التنافسية للإعلانات هو التمييز بين الإعلانات المحددة وغير المحددة إذ أن الإعلانات المحددة تذهب إلى مجموعات معينة من المستفيدين، فمثلاً عندما تقوم الحكومة أو جهة ما بتقديم الإعلانات لقطاع الزراعة (كراء القطن تحديداً) فإن هذه الإعلانات ستشمل كل مزارعين القطن داخل المجتمع، على عكس الإعلانات غير المحددة التي من الممكن أن تذهب لأي فرد من المجتمع، مثل الإعلانات المقدمة إلى كل شخص مصاب بالأنفلونزا، وبذلك تعد مسألة التمييز بين الإعلانة الخاصة والإعلانة العامة من المسائل المهمة التي قد تشكل على البعض وليس من السهل دائمًا التمييز بينهما. (Steenblik, 2003:10).

ج- إعلانات الابتكار والدراسة والتطوير: يمكن النظر إلى ان القطاع العام في جميع البلدان الصناعية التي تتفق اموالاً طائلة لدعم الدراسة والتطوير التجاري في شركات التصنيع على أنه تقدم هذه الشركات بطلبات للحصول على المنح الدراسية وختار الوكالات الدراسية الذي سيتم تمويله ويكون المبرر الاقتصادي لهذا برنامج استناداً على افتراض فشل السوق في توفير حواجز الشركات التي تخصص موارد كافية للأنشطة الابتكارية، وعلى الرغم من انتشار هذا شكل من أشكال الإعلانات إلا أن الأدلة على آثارها على سلوك الشركات لا تزال متواضعة نسبياً ومثيرة للجدل، وبذلك يحاول الباحثون تحديد ما إذا كانت هذه الإعلانات تحفز الدراسة والتطوير بمعنى أن الشركات التي تقوم بمشاريع لم تكن لتنفيذها لو لا هذا الدعم وكذلك ما إذا كانت هذه الأموال العامة تزاحم نفقات الدراسة

والتطوير التي تمولها الشركات ولا تزال أحدث الدراسات الاقتصادية القياسية على مستوى الشركات تقدم إجابات متضاربة حول هذا الموضوع.

وبذلك أكدت الدراسات السابقة أن نسبة كبيرة من الشركات غير العاملة تقدر بأنها قابلة للتحفيز من خلال تمويل الأجزاء التي يمكن تحملها من نفقاتها وأن بعض استمرارات الدراسة والتطوير الحقيقة تعتمد في الواقع على الدعم العام المتوقع ولكن في الوقت نفسه تم اكتشاف أن معظم الإعانات الفعلية تذهب إلى الشركات التي كانت تقوم بأنشطة ابتكارية حتى لو لم تلقى الدعم ومن ناحية أخرى يبدو أن الإعانات لا تؤدي إلا إلى تغيير طفيف للغاية في مستوى النفقات الخاصة الذي تختاره الشركات التي كانت ستقوم على أية حال بأنشطة مبتكرة.

(González at el,2005:2)

3- الإعانات من حيث مشروعاتها وتشمل:

1- الإعانات المشروطة: هي نوع من الدعم المالي أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي تقدمه الحكومات للأفراد أو الأسر بشرط استيفاء شروط معينة، ومن أمثلة الإعانات المشروطة كالتى تقدم إلى أصحاب المشاريع البيئية بشرط تحقيقها لنتائج إيجابية تصب في مصلحة البيئة والمجتمع، أو المنح الدراسية التي تقدم للطلبة وخرجي الجامعات بشرط حصولهم على معدلات عالية في مرحلة ما، أو الإعانات

التي تقدم بعد اختيار تدريب لاختصاص معين، وتجسد المكسيك مثلاً لتقديم الإعانات المشروطة للأفراد، فهي تقدم إعانات مالية للأسر الفقيرة بشرط ان يأخذوا ابنائهم إلى المدارس، كذلك تفعل الفلبين بتقديمها إعانات مالية للأسر الفقيرة بشرط اصطحاب اطفالهم إلى المراكز الصحية وتلقي اللقاحات الطبية من أجل الفحص الدوري.

2- الإعانات غير المشروطة: تشمل المساعدات الاجتماعية التي يتم تقديمها بشكل عام للفئات المحتاجة دون الحاجة إلى تحديد أهداف أو شروط خاصة، أو توفير مساعدات إنسانية للمهاجرين واللاجئين دون فرض شروط اضافية وتقديم دعم نفسي واجتماعي للأفراد المتاثرين بالأزمات النفسية دون الحاجة إلى الالتزام بشروط محددة، كذلك الإعانات التي تقدم إلى الأرامل والإيتام

(Friedland,2003:20)

رابعاً: الإعانات من حيث طريقة الدفع وتشمل:

1- الإعانات المباشرة: هي تلك التي تتطوّي على دفع أموال فعلية لفرد أو مجموعة أو صناعة معينة، ومن أمثلتها التحويلات المالية المباشرة إلى بعض البنوك، وينتشر هذا النوع من الإعانات في كل من البلدان الصناعية والنامية على حد سواء، كثيراً ما تُمنح مساعدات إعادة الهيكلة للبنوك خلال عملية الخصخصة، وبشكل أعم، تتدخل الحكومات لإنقاذ البنوك الخاصة التي تواجه مشاكل، وبالتالي تجنب إغلاق البنوك أو بيع أصولها لمستثمرين جدد، مستندة على "المخاطر النظامية" المتعلقة بإغلاق البنوك في معظم الأحيان كحجة للتدخل، غير أن هذا النوع من التدخل غالباً ما يأخذ شكل تحويلات مالية مباشرة إلى المؤسسة التي تعاني من مشاكل مالية، وأيضاً يجوز للحكومات تقديم ضمانات لبعض المؤسسات المالية، وبالتالي ضمان أن الحكومة تتدخل إذا تخلفت المؤسسة عن سداد القرض، وتسمح هذه الضمانات للبنوك المستفيدة بالحصول على تصنيفات أفضل من وكالات التصنيف الائتماني، ونتيجة لذلك يمكن للبنوك تحقيق وفورات كبيرة في تكلفة إعادة التمويل، فعلى سبيل المثال، قدمت الحكومة الألمانية ضمانات مؤسسية إلى بعض المصارف المحلية والإقليمية التي كان من المتوقع أن تخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي شريحة سوقية قد تعاني من نقص في الخدمات في الأسواق المالية ما لم تتدخل الحكومة. (تقرير منظمة التجارة العالمية (WTO,2006:49

2- الإعانات غير المباشرة: هي تلك الإعانات التي لا تحمل قيمة نقية محددة مسبقاً، أو تتطوّي على نفقات نقية فعلية، ويمكن أن تشمل أنشطة، مثل تخفيض أسعار السلع أو الخدمات المطلوبة التي

يمكن أن تكون مدعاة من الحكومة، ويسمح ذلك بشراء السلع المطلوبة بسعر أقل من سعر السوق الحالي، مما يؤدي إلى تحقيق وفرات لمن صمم الإعانة لمساعدتهم، أي أنها تقدم بشكل عيني أو خدمي، و من أمثلتها الإعانات الغذائية والتي تُعد أحد أشكال الإعانات التي تتضمن تقديم السلع الغذائية من بلد إلى آخر وبدون مقابل أو قد تكون بشروط بسيطة وتكون الغاية منها سد احتياجات البلد غذائياً، ومن أمثلتها أيضاً ما قدمته السويد في نقل التركيز من المخططات العامة إلى المخططات المخصصة في السبعينيات، وهي زيادة الدعم الانقائي للشركات والصناعات المتعثرة بشكل كبير، فبعد أن كان دعم الحكومة السويدية للقطاع الصناعي ما نسبته 1.3% من إجمالي الناتج المحلي عام 1970 فقد ارتفعت نسبة الدعم إلى نسبة غير عادية بلغت 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد شكلت القيمة المضافة للقطاع الصناعي، السويدي ما قيمته 16% من الصناعات التحويلية والتعدين وغيرها عام 1978 وقد أوعزت هذه الزيادة إلى عملية الدعم الانقائي التي قامت بها الحكومة السويدية للقطاع الصناعي وكذلك للشركات التي بلغ الدعم الموجه لها 2% من إجمالي القيمة المضافة سنة 1978 (Carlsson, 1983:3)، كذلك الإعانات الطبية إذ يسمح هذا النوع من الإعانات لأصحاب هذه المهن بالحصول على خصم نفقات الضمان الصحي إلى النصف وكذلك عند دفع الضرائب المترتبة عليهم يحصلون على خصم ضريبي من إجمالي نفقاتهم الطبية التي يتجاوز مجموعها 3%， و كثيراً ما يُوصف خصم النفقات الطبية بأنه تعزيز فرض الضرائب على الدخل على أساس مقدرة المكلف، غير أنه إذا تم النظر إلى الخصم الطبي بوصفه إعانة ضريبية، فيمكن أن يكون لذلك جوانب سلبية أساسية أو لا عن طريق النمط الذي فرضت به الضريبة وثانياً الأدوار الذي يوفره لفّقات دون أخرى فإنه قد يتعارض مع دخولهم وتلبية حاجاتهم، وأيضاً إعانات التعليم التي تتركز على إصلاح التعليم في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل تحسين الوصول للفّقات المحرّومة في الاقتصادات النامية، والفّقات ذات الدخل المنخفض خاصةً، وتتحسّر فرص حصول الفّقيّات على التعليم في الاقتصادات النامية (وخاصة التعليم الثانوي والتعليم العالي)، مما يؤدي إلى أن تذهب معظم فوائد الإنفاق على التعليم إلى الفّقات ذات الدخل المرتفع، في معظم البلدان النامية ويصل أقل من 40% من الإنفاق على التعليم في الاقتصادات النامية إلى أفراد 40% من الأسر، أما في الاقتصادات المتقدمة، يكون الإنفاق على التعليم ككل بشكل تصاعدي ولكنه يعود إلى التراجع تدريجياً كما بينته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا تزال هناك تفاوتات كبيرة في نتائج التعليم ما بين الدول النامية والمتقدمة الامر الذي يؤدي إلى تقليل فرص الحصول على التعليم ما بينهما ويديم عدم المساواة بين الأجيال، مما يزيد من تقييد الفرص لنمو الاقتصاد على المدى الطويل. وفي أيرلندا وتنزانيا وأوغندا، تم تنفيذ مجموعة من إصلاحات الإنفاق وقد ساعد التركيز على تحسين فرص الحصول على التعليم على إطلاق العنان للقدرة الإنتاجية غير المستغلة للفّقات المحرّومة، مع تعزيز الأثر التوزيعي للإنفاق على التعليم. (IMF:2015,22) ورقة بحثية لصندوق النقد الدولي.

ثالثاً: الآثار الإيجابية والسلبية للإعانات

1- الآثار الإيجابية للإعانات:

يزعم خبراء الاقتصاد المؤيدون للدعم أن الدعم المقدم لصناعات بعينها يشكل أهمية بالغة في دعم الشركات والوظائف التي تخلفها. وكثيراً ما يزعم خبراء الاقتصاد الذين يروجون للاقتصاد المختلط أن الدعم مبرر لتوفير المستوى الأمثل اجتماعياً من السلع والخدمات، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى الكفاءة الاقتصادية، في النماذج الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة المعاصرة، هناك ظروف إذ ينخفض العرض الفعلي لسلعة أو خدمة ما إلى ما دون مستوى التوازن النظري - وهو نقص غير مرغوب فيه، مما يخلق ما يسميه خبراء الاقتصاد فشل السوق، إن أحد أشكال تصحيح هذا الخلل هو دعم السلع أو الخدمات التي لا تتوفر بكميات كافية، فالدعم يخفض التكلفة التي يتحملها المنتجون لجلب السلع أو الخدمات إلى السوق. وإذا تم توفير المستوى المناسب من الدعم، مع ثبات كل

العوامل الأخرى، فلابد من تصحيح فشل السوق، بعبارة أخرى، وفقاً لنظرية التوازن العام ، تصبح الإعلانات ضرورية عندما يتسبب فشل السوق في انخفاض الإنتاج في منطقة معينة، ومن الناجحة النظرية، من شأن هذه الإعلانات أن تدفع الإنتاج إلى مستويات مثالية، يقول البعض إن السلع أو الخدمات توفر ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد التأثيرات الخارجية الإيجابية، وتحقق التأثيرات الخارجية الإيجابية كلما وفرت الأنشطة الاقتصاديةفائدة غير مباشرة لطرف ثالث، ومع ذلك، بما أن الطرف الثالث لا يدخل في القرار بشكل مباشر، فإن النشاط لن يحدث إلا بالقدر الذي يعود بالفعل المباشر على المشاركين فيه، مما يترك مكاسب اجتماعية محتملة على المجتمع، كما إن العديد من أشكال الدعم تُنفَّذ لتشجيع الأنشطة التي تنتج تأثيرات خارجية إيجابية قد لا تتوفر في ظل الحد الأمثل اجتماعياً، والمقابل لهذا النوع من الدعم هو فرض الضرائب على الأنشطة التي تنتج تأثيرات خارجية سلبية، ومن مثنة الإعلانات الإيجابية، تشجيع الابتكار والتكنولوجيا، إذ يمكن للإعلانات المقدمة لعمليات الدراسة والتطوير ان تزيد من اكتشاف الحلول الجديدة التي توّاكب التقنيات الجديدة في سوق العمل وبالتالي ايجاد فرص عمل جديدة، أو تشجيع عمليات الطاقة المتجددة، والتي من خلالها يمكن تحفيز الأفراد والشركات على الاعتماد على الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الامر الذي يقلل من الانبعاثات الكربونية، ويقلل ايضاً استخدام الوقود الأحفوري، ويكون ذلك تقديم حوافز مالية للأفراد والشركات لتركيب أنظمة الطاقة الحديثة، (Triest,2007:5)

2- الآثار السلبية للإعلانات:

وفي الوقت نفسه، يرى خبراء اقتصاديون آخرون أن قوى السوق الحرة ينبغي أن تحدد ما إذا كانت أي شركة سوف تنجح أو تفشل، وإذا فشلت، فإن هذه الموارد سوف تُخصص لاستخدامات أكثر كفاءة وربحية، ويزعم هؤلاء أن الإعلانات التي تقدم لهذه الشركات تعمل ببساطة على دعم التخصيص غير الفعال للموارد، إن خبراء الاقتصاد المتنمية إلى أنصار السوق الحرة يَحْفَظُون على الإعلانات لأسباب عديدة. ويزعم البعض أن الإعلانات تشوّه الأسواق على نحو غير ضروري، وتمنع تحقيق نتائج فعالة وتحول الموارد من استخدامات أكثر إنتاجية إلى استخدامات أقل إنتاجية، وتتشاءم مخاوف مماثلة من جانب أولئك الذين يزعمون أن الحسابات الاقتصادية غير دقيقة إلى الحد الذي يجعلها غير واقعية إلى الحد الذي يجعلها غير قادرة على حساب تأثير فشل السوق بشكل صحيح، ويزعم آخرون أن الإنفاق الحكومي على الإعلانات لا يكون فعالاً أبداً كما تزعم التوقعات الحكومية، ويزعمون أن التكاليف والعواقب غير المقصودة المترتبة على تطبيق الإعلانات نادراً ما تكون ذات قيمة، ويشير المعارضون إلى مشكلة أخرى، وهي أن فعل الدعم يساعد في إفساد العملية السياسية، فوفقاً للنظريات السياسية حول الاستيلاء على التنظيمات والسعى إلى الربح ، فإن الدعم موجود كجزء من تحالف غير مقدس بين الشركات الكبرى والدولة، وكثيراً ما تجأ الشركات إلى الحكومة لحماية نفسها من المنافسة، وفي المقابل، تتبّع الشركات للسياسيين أو تدهم بفوائد بعد حياتهم السياسية، وحتى لو تم إنشاء الدعم بنوايا حسنة، ودون أي مؤامرة أو سعي إلى تحقيق مصلحة ذاتية، فإنه يزيد من أرباح أولئك الذين يتلقون النفع منه، وبالتالي يخلق حافزاً للضغط من أجل استمراره، حتى بعد انتهاء الحاجة إليه أو فائدته. وهذا يسمح للمصالح السياسية والتجارية بخلق منفعة متبادلة على حساب دافعي الضرائب أو الشركات أو الصناعات المنافسة، غير أن هناك أن العديد من الإعلانات التي تُعد ضارة لما تحدثه من تأثير سلبي على اقتصاد البلد فمثلاً في ألمانيا، بلغ حجم الإعلانات المقدمة لتعدين الفحم 6.7 مليار دولار أو 78000 دولار لكل عامل تعدين سنويًا إذا سيكون ذلك اقتصادياً فعال للحكومة لإغلاق جميع المناجم وإرسال العمال إلى منازلهم بأجر كامل لما تبقى من أجورهم وتؤدي الإعلانات المقدمة للزراعة إلى زيادة التحميل على الأراضي الزراعية، مما يؤدي إلى تآكل التربة السطحية، والتلوث الناجم عن المواد الاصطناعية كالأسمنت والمبيدات الحشرية، وانبعاث الغازات الدفيئة. ويعود دعم الوقود الأحفوري إلى تفاقم آثار التلوث مثل المطر الحمضي والضباب الدخاني في المناطق الحضرية والاحتباس الحراري. كذلك الإعلانات المقدمة إلى

القطاع البري إذ تعد مشجعاً لكثير من اشكال التلوث، وأيضاً إن الإعانت المقدمة للمياه تشجع على إساءة استخدام المياه والإفراط في استخدامها، والتي أصبحت نادرة بشكل متزايد في العديد من الأراضي. كذلك إن الإعانت المقدمة لمصايد الأسماك تؤدي للإفراط في صيد الأسماك المعدة للتخزين والاستفادة منها وقت الشحنة (Myers, 1999:88).

رابعاً: اهداف الإعانت:

1- **زيادة النمو الاقتصادي:** يتم ذلك من خلال ما يتم تخصيصه من امكانيات و موارد يتم توجيهها للنمو الداخلي من قِبَل بعض الحكومات أو الشركات المرتبطة بالحكومة عن طريق دعم عمليات الدراسة والتطوير وتوفير الاحتياجات المهمة للأفراد من خلال عمليات تقدير المنتجات الأصلية المستوردة بغية الاستغناء عنها والاعتماد على المنتج الوطني والتي سيسنطيف منها المستهلكون المحليون، لأنها ستعوضهم عن دفع الثمن المرتفع عند شرائهم لذلك الحاجات والتحول إلى استهلاك الحاجات المبتكرة وكل هذا يأتي من خلال تقديم الإعانت لعمليات الدراسة والتطوير وبالتالي نمو اقتصادي اسرع بمرات عديدة، غير ان عمليات الدراسة والتطوير يعاب عليها انها تخضع لتناقص العائدات أو ما يعرف بالعوائد الثابتة كما هو شائع وعلى ذلك يكون هناك اختلال في التوازن ما بين الابتكار والتقليد أو توازن غير مستقر، غير ان الامر المسلح به وعلى مدى واسع ان التغير التكنولوجي الذي يقود لتطوير عمليات الدراسة والتطوير أصبح الان عامل رئيس للنمو الاقتصادي وان الحكومات يمكن ان تؤثر على وتيرة التقدم التكنولوجي، إذ تم تطوير العديد من نماذج النمو الداخلي التي يتم فيها مناقشة عمليات الدراسة والتطوير سواء من قِبَل الحكومات أو الشركات والتي ستعود بالفعل العام وزيادة معدل الارباح وبالتالي على امل انها ستعود بالفعل العام للمجتمع (Davidson & Segerstrom, 1998:2)

2- **تحسين المستوى المعيشي للأفراد:** و قد يكون الغرض من تقديم الدعم للأفراد لإبقاء تكاليف المعيشة ثابتة إلى حد ما في وقت الندرة القصوى عندما يكون هناك حالة تضخم جامح وارتفاع مستمر في الأسعار في السوق الحرة والذي حتماً ستكون عواقبه وخيمة وخاصة على الأفراد الذي مع أو دون خط الفقر وقد عد تقديم هذا الشكل من الإعانت كاجراء طارئ تلحاً عليه الجهات المعنية بالأمر وقت الحاجة والاعتماد عليه بشكل أساس ي إلى حين عودة الامور إلى وضعها الطبيعي، غير ان هذا الامر يتم في حالة وجود شرطان الأول هل ان الإعانت حققت غرضها المنشود عند تقييمها للجهة المعنية، والثاني عدم النظر إلى كلفة الخدمة المقدم من إعانت بشتى اشكالها من قِبَل الجهة المانحة، (Jones, 1948:99)

3- **تحسين الواقع الصحي:** هناك العديد من المبررات لتقديم الإعانت لقطاع الصحي سواء من قِبَل الحكومات أو الهيئات والمنظمات التي كرست نفسها لخدمة القطاع الصحي إذ يتطلب هذا الامر اهميته لما له من تحقيق للبرامج للأهداف الاجتماعية والاقتصادية، لذلك تقوم الحكومات في تمويل القطاع الصحي، وهناك طريقتان لتمويل القطاع الصحي وهما

أ- طريقة التمويل المباشر من الضرائب: وتقوم هذه الطريقة على انشاء خدمة صحية وطنية تمثل الحكومة فيه الدافع الوحيد وبذلك تقدم خدمة طبية مجانية دون ان يتحمل المريض أية رسوم لأنه قد ساهم مسقاً بدفع الضرائب

ب- **طريقة التأمين الصحي:** وتقوم هذه الطريقة على نموذج بسمارك إذ يمثل هذا النموذج شكلاً لا مركزيًّا في تقديم الرعاية الصحية، إذ تم انشاءه في نهاية القرن التاسع عشر من قِبَل أوتو فون بسمارك (Otto Von Bismarck) إذ يقوم أصحاب العمل والموظفوون بتمويل التأمين الصحي ولهم فقط حق الوصول إلى "صناديق المرض" التي تم انشائها عن طريق الاقتطاع الاجباري من اجورهم وإذا ان مقدمو التأمين هم مؤسسات خاصة، على الرغم من ان صناديق التأمين الصحي غالباً ما تكون عامة في بعض البلدان إذ تسمح هذه الاجراءات الحكومية بممارسة قدر مماثل من السيطرة على أسعار الخدمات الصحية، (WHO Paper 2024).

4- التخلص من الفقر: أولت الحكومات والمنظمات والجمعيات الخيرية اهتمام كبير في ايجاد الحلول للحد من الفقر، إذ تسعى الحكومات جاهدةً للقضاء على هذه الآفة الخطيرة من خلال تقديم يد العون لمن هم عند خط الفقر أو دونه كتقديم الرعاية الاجتماعية لهم بشكل نفدي أو عن طريق قسمات الغذاء أو ما تعرف بـ(البطاقة التموينية) فمثلاً اثناء ازمة الفساد الكبير سنة 1935 قام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية (فراكلين روزفلت) بعرض قانون الضمان الاجتماعي والذي نص على تقديم منح مالية نقدية تمنح للأطفال القراء والاطفال الذين انقطع عنهم أحد والديهم أو كليهما بسبب الوفاة أو لأسباب أخرى إذ كان هذا الوجه من المساعدات هو السمة المميزة والمهمة في أمريكا اثناء تلك الحقبة وسمى في وقتها بنظام الحماية الاجتماعية ومساعدة الاطفال المعالين (ADC) كما سبق هذا النظام نظام اخر سمي بنظام صناديق معاشات الإناث العازبات والارامل (PSFW) وقد طبق هذا النظام في العديد من الولايات الأمريكية. (Clark et al,2000:8)

5- يتضح من الكثير من الدراسات التي حاولت ان تبين خفض معدلات البطالة وزيادة التوظيف عن طريق تدفق الإعانات، انه لا يمكن للإعانات ان تخفض من معدلات البطالة وزيادة التوظيف بشكل مباشر بل ان ذلك يكون من خلال طرائق عده ومنها، توفير الدعم المالي للشركات ويكون الهدف من ذلك هو تخفيف تكاليف الأيدي العاملة في الشركة، الامر الذي يشجع أصحاب الشركات على زيادة معدل توظيفهم للأيدي العاملة بسبب انخفاض الأجر، ويكون ذلك بدلًا من الاستغناء عن عدد كبير منهم، كذلك يمكن ان تشمل هذه الطريقة تخفيضات معدلات الضريبة المفروضة على الشركة، الامر الذي يمكنها من زيادة اجر عاملاتها، كذلك يمكن للحكومات ان تزيد من الدعم على مجال البحث والتطوير، الامر الذي يمكن من خلاله زيادة فرص التوظيف في هذا المجال عن طريق خلق الوظائف الجديدة في مجالات التكنولوجيا والابتكار، ويمكن ايضاً خفض معدلات البطالة وزيادة فرص التوظيف من خلال تقديم الإعانات لرأيدي الاعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة، الامر الذي يمكن ان يساعد في فتح مشاريع جديدة، مما يوفر فرص عمل جديدة ويساهم في تقليل معدلات البطالة. (Desiere,Cockx:2021 4, 5).

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للبطالة:

تعد البطالة من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه اغلب المجتمعات والدول المتقدمة منها والمختلفة وهي معضلة تكاد تكون دائمة و تسعى الحكومات جاهدةً للتخفيف من حدتها على مر الزمن فتضاعفها ضمن أولوياتها وخططها المستقبلية في تحقيق التنمية والرفاهية لشعوبها، و تعد مشكلة البطالة من أكثر القضايا و المشاكل الاقتصادية والاجتماعية تأثيراً في مختلف أنحاء العالم لما لها من انعكاسات سلبية على التواهي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، و تُعد البطالة عادةً عاملاً محورياً في تحديد مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لفرد والمجتمع، و تتأثر معدلات البطالة بعوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، مثل نمو الاقتصاد، وسياسات التوظيف، والتكنولوجيا، والتغيرات الديموغرافية، والتعليم، ومهارات العمل وتغير الكثافة السكانية، وغيرها. كما ويمكن أن تكون البطالة ناتجة عن تقلبات في السوق العمل، مثل التحولات التكنولوجية التي يمكن أن تجعل بعض الوظائف غير مطلوبة، أو تصغر الشركات، أو تغير آلية عمل المؤسسة أو التغيرات الاقتصادية العالمية التي قد تؤدي إلى تقليل الإنتاج وبالتالي تقليل الوظائف المتاحة للأفراد، و تؤثر البطالة بشكل كبير على الأفراد والمجتمعات، إذ يمكن أن تؤدي إلى زيادة مستويات الفقر والعجز الاجتماعي، وتقليل مستويات الاستهلاك والإنفاق، وزيادة معدلات الجريمة والانحراف، وتقليل الإنتاجية الاقتصادية العامة، ولمواجهة مشكلة البطالة، تبني الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تعزيز فرص العمل، مثل تقديم التدريب المهني، وتعزيز ريادة الأعمال، وتحسين بيئة العمل، وتشجيع الاستثمار، وتطوير البنية

التحتية، وتنفيذ سياسات اقتصادية تشجع على النمو الاقتصادي المستدام وخلق فرص العمل. لشئىء فئات المجتمع ولا يخفى على الجميع انه لا يمكن حصر موضوع مهم كموضوع البطالة بصفحات بسيطة بل حتى بعشرات الصفحات، إذ سيتم في هذه الدراسة لفت النظر إلى أبرز الأمور المتعلقة بموضوع البطالة.

أولاً: مفهوم البطالة وطرق قياسها:

لقد ورد في معجم اللغة العربية ان كلمة البطالة مشتقه من كلمه (بطل) أي بمعنى أنه لم يعد صالحاً أو انه فقد حقه في العمل وقال ابن فارس الباء والباء واللام أصل وأحد وهو ذهاب الشيء وقلة مكثه ولثته ويقال بطل الشيء يَطْلُبْ بَطْلًا وَيُطْلُوْلًا، والبطل هو (الشخص العاطل عن العمل) يعني انه قد فقد حقه وصلاحيته، في حين ان البطالة في اللغتين الإنجليزية والروسية لا تعنى أكثر من الانقطاع عن العمل وبالتالي الشخص العاطل عن العمل يمر بمرحلة النشاط وممكن ان تعقدها مرحله نشاط آخر مكثف وفي اللغة الفرنسية كلمه Chômage والتي تعنى البطالة مشتقه من فعل بطل اي تعطل عن العمل لكن الفعل Chômer (جومار) يعني ايضا الاستضال من الشمس بمعنى ان العاطل عن العمل في اللغة الفرنسية انما يعني ذلك الشخص الذي يستريح في الطل من بعد الجهد ومن ثم يستأنف عمله. (عادل ونصر الدين، 2008:143)

في القاموس الفرنسي عُرفت البطالة على انها "النشاط اللازمي اقتصادياً، كما وفرق القاموس الفرنسي ما بين النشاط اللازمي والنشاط اللازمي، فالنشاط اللازمي يمثل الأفراد القادرين على العمل ولكن لا يرثونه تكاسلاً منهم، أو عدم الحاجة اليه، أما النشاط اللازمي فيمثل الأفراد الذي يرغبون بالعمل ويقدرون عليه، لكن لا يجدونه"، (عيسي، 2018:13)

اما (فاللي) فقد عرف البطالة بأنها "نقصان عنصر العمل أو كما يطلق عليها بالعملة الناقصة والذي يؤدي بذلك إلى أحداث الخلل بالعملية الإنتاجية غير انه يستثنى من هذا المفهوم الفئة التي لا يتحقق فيها شروط عمل معين كالفئة العمرية والمؤهل العلمي فيعد هؤلاء فئة عاملة متاحة لإعمال أخرى، (Falae, 1972,6)، إذ يركز هذا التعريف على ان البطالة ناتجة من نقصان عنصر العمل وبالتالي الخلل في العملية الإنتاجية التي تحدث بدورها خللاً في الدورة الاقتصادية.

اما (صالح) فقد عرف البطالة على أنها "الحالة التي يكون فيها سوق الإنتاج وسوق العمل بحالة توازن أو تساوي و بتوضيح أكثر هي الحالة التي تكون فيها الضغوط التي تُخفض وترفع الأسعار في حالة تساوي و توازن مما يجعل من معدل التضخم لكل من الأجور والأسعار في حالة توازن واستقرار، (صالح، 2014:52)، يركز هذا التعريف على ان البطالة تحدث بسبب الخلل في سوق الإنتاج، بمعنى عدم توازن قوى العرض التي تمثل المنتج مع قوى الطلب التي تمثل المستهلك،

اما (بلال) عاشر فقد عرف البطالة بأنها "الحالة التي يكون فيها العامل معزول بشكل تمام خارج مجال العمل رغم قدرته على هذا العمل كذلك هي حالة ندرة وجود العمل المناسب بما يوافق إمكانات الفرد القادر على العمل نظراً لزيادة اعداد القوة العاملة التي تكون مستعدة للانخراط في ذلك العمل بغض النظر إذا كان خدمي أو انتاجي"، (عاشر، 2021:17)، ويركز هذا التعريف على ان البطالة تحدث بفعل فاعل، وهو عدم رغبة الفرد بعمل معين لا يتواافق مع ما يملكه من خبرات ومؤهلات.

اما (سحر) أحمد فقد عرفت البطالة أنها الاستخدام السلبي أو الاستخدام غير الكفوء لليد العاملة أو العامل في العملية الإنتاجية مما يجعل مردوده سلبي على العملية الإنتاجية بشكل عام خاص وبيته وبلده بشكل عام، (سحر، 2015:39)، ويركز هذا التعريف على أن البطالة تحدث بسبب التوظيف الخاطئ للعامل او الموظف الامر الذي يعطي نتائج سيئة على العملية الإنتاجية.

اما (سليم) عقون فقد عرف البطالة على أنها "مجموعة من الأفراد الذين يستطيعون العمل وبحثون عنه بشكل جدي ولا يجدونه"، إذ يعد هذا الشكل من أوسع اشكال البطالة المنتشرة في العالم سواءً في البلدان النامية أو المتقدمة، (عقون، 2013:3).

وأما (البجاري) فقد عرف البطالة على أنها الحالة التي يبحث فيها الفرد عن العمل ومستعد له على وفق الأجر السادس في السوق ولكن لا يجده، ولا يدخل ضمن العاطلين من لا يبحث عن العمل ولا يسعى للحصول عليه، لأنه يكون عاطلاً عن العمل برغبته، كذلك لا يدخل ضمن احتساب القوى العاملة، (البجاري، 2008:180)

وأما (رحيم) فقد عرفت البطالة على أنها حالة عدم توفر فرص العمل للأفراد القادرين عليه والباحثين عنه، وأنها حالة عدم استخدام وتعطل أحد عوامل الانتاج في المعنى الأوسع، (رحيم: 2013، 178).

قياس البطالة:

يعد مؤشر قياس البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات التأثير البالغ في رسم السياسات الاقتصادية لأي بلد وتقديرها، ولا يمكن معالجة مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور واضح وتحقيقي لهذه المشكلة، إذ تقوم الدول خاصة المتقدمة منها باحتساب معدلات البطالة بصفة منتظمة ودورياً كأن تكون شهريه أو فصلية أو سنوية وذلك بالاعتماد على اسلوب العينات التي تختارها وليس عن طريق الاحصاء العام لكل الفئات العاطلة عن العمل، لما تتطلب هذه الطريقة من وقت وجهد كبيرين وتكليف عاليه اذ يتمأخذ عينات مماثله من الفئه النشطة من السكان ويقدر من خلالها عدد العاطلين عن العمل ثم يتم تحديد معدل البطالة وغالباً ما يتم قياس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية كنسبة عدد العاطلين عن العمل بالنسبة للفئه النشطة (قوه العمل) في مده زمنيه معينه وذلك باستخدام الصيغة الآتية (المقياس الرسمي):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{الفئة النشطة}} * 100$$

وتمثل الفئه النشطة مجموعة الأفراد القادرين على العمل وراغبين فيه سواءً أكان يعملون أو متوقفين عن العمل وبذلك تصبح الفئه النشطة كالاتي:

$$\text{الفئة النشطة} = \text{العاملون} - \text{العاطلون}$$

ويتمثل العاملون كل من يعمل بدوام جزئي أو كامل وحتى ان كان يعمل ساعة أو ساعتين أو أكثر في اليوم الواحد مقابل ما يتقاضاه من أجر من الشخص الذي يعمل لديه أو المؤسسة التي يعمل فيها (وعلى هذا الأساس فقد تم تعريف البطالة على انها تعطل جزء كبير من قوه العمل النشطة القادره والراغبه بالعمل وذلك لعدم توفر فرص عمل كافية لاستيعابها).

المقياس العلمي: وفقاً لهذا المقياس تتحقق العمالة الكاملة (التشغيل الكامل) عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد مساوياً للناتج المتوقع وعليه يكون معدل البطالة الفعلي مساوياً لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، فإذا كان معدل البطالة الفعلي أكبر من المعدل الطبيعي ففي هذه الحالة نقول ان المجتمع يعني من وجود بطالة حسب المفهوم العلمي بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوه العمل أو عدم الاستخدام الامثل لها ويتم حساب معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كالاتي (الامجد و الصديق، 2018:7):

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{انتاجية متوسطة فعلية}}{\text{انتاجية متوسطة متوقفة}} = 1$$

ثانياً: أنواع البطالة

هناك عدة معايير لتصنيف انواع البطالة ومن هذه المعايير ما يأتي:

1- وضوح ظاهرة البطالة، إذ يمكن تصنيف البطالة إلى ثلاثة أنواع وكالاتي:

أ- **البطالة الظاهرة:** هي الحالة التي يكون فيها تعطل القوى العاملة المتاحة بشكل ظاهر وهي ما تعرف بالبطالة السافرة أو الصريحة (اي ان الفرد راغباً بالعمل وقدراً عليه على وفق الأسعار السائدة في السوق ولكن دون جدوى). (عامر: 24، 2015)

ب- **البطالة المقنعة:** هي الحالة التي يكون فيها هناك أعداد كبيرة من الابدي العاملة الفائضة عن الحاجة الفعلية لها، وهم يشغلون وظائف معينة ويتقاضون اجوراً عليها لكنهم فعلياً لا يضيوفون شيئاً إلى الناتج النهائي، (الامجد و الصديق: 5، 2018).

ج- **البطالة شبه المقنعة:** تشير إلى حالة عدم العمل التي يواجهها الأفراد رغم قدرتهم على العمل ورغم تهم في العثور على وظيفة، ولكنهم يُقبلون على وظائف ذات أجور منخفضة أو غير مرضية بسبب نقص الفرص الوظيفية الملائمة أو ظروف سوق العمل السيئة، (الامجد، الصديق، 2018:5).

2- البطالة من حيث ارتباطها برغبة العاطل عن العمل.

أ- **البطالة الاجبارية:** تعني حالة عدم وجود العمل التي يواجهها الأفراد نتيجة لظروف خارجة عن إرادتهم، مثل فقدان الوظيفة بسبب إغلاق المصانع أو التقليبات الاقتصادية، وهم غير قادرين على العثور على وظيفة بسبب عوامل خارجة عن سيطرتهم، (عامر، 2018:5).

ب- **البطالة الاختيارية:** هي الحالة التي يكون فيها وجود عمل متاح ووفقاً للأجور السائدة في السوق، لكن العاطلين لا يرغبون بالعمل ذلك الأجر السادس بل يطمحون لأجر أعلى، أو بسبب التدخل المباشر والقوي النقابات العمالية التي تحدد أجر العمل الحقيقي بمستوى يفوق الأجر التوازي، (صفية وسمير، 2014:36).

ج- **البطالة الدائمة أو الجامدة:** هي مجموعة الأفراد القادرين على العمل وفي سن العمل ولكنهم لا يرغون فيه والفتنة التي يمثلها هذا النوع هم اغتراب الدول النامية، أو الأفراد الذي يحصلون على دخولهم من بدلات الإيجار لعقاراتهم وفوائدهم المالية من البنوك والشركات، (عيسى، 2018:22).

3- البطالة من حيث ارتباطها بظروف السوق.

أ- **البطالة الاحتاكية:** أو ما تعرف بالبطالة الفنية وهي نوع من أنواع البطالة التي تحدث عندما يكون هناك تغييرات مؤقتة في سوق العمل، مثل تغيير الوظائف أو الانتقال بين الوظائف، على سبيل المثال، عندما يترك شخص ما وظيفته الحالية للبحث عن وظيفة أفضل، يمكن أن يواجه مدة من البطالة الاحتاكية قبل أن يجد وظيفة جديدة، (سليمان، 2019:3).

ب- **البطالة الهيكيلية:** تشير إلى نوع من البطالة التي تحدث نتيجة لتغييرات هيكيلية في الاقتصاد، مثل تغييرات في التكنولوجيا أو التحولات في الصناعات. هذا النوع من البطالة يمكن أن يحدث عندما تصبح المهارات التي يمتلكها العمال غير مطابقة لمتطلبات الوظائف المتاحة، مما يؤدي إلى صعوبة في إعادة توظيفهم بسهولة في سوق العمل الجديد، (سليمان، 2019:3).

ج- **البطالة الموسمية:** تحدث عندما تكون الفرص الوظيفية متاحة فقط لمدة زمنية محددة في السنة نتيجة لطبيعة معينة للعمل أو الصناعة. على سبيل المثال، في السياق الزراعي، يمكن أن تكون هناك وظائف موسمية لجني المحاصيل خلال فصل الخريف، أو في السياحة يمكن أن تكون هناك وظائف موسمية في الفنادق أو المطاعم خلال فصل الصيف. (عيسى، عادل ونصر الدين، 2018:147).

د- **البطالة الدورية:** هي أحد أشكال البطالة التي تحدث بسبب تقلبات الدورة الاقتصادية ويحدث هذا النوع غالباً في البلدان المتقدمة عندما يمر الاقتصاد بمراحل دورته الاقتصادية، ابتداءً بالانتعاش والازدهار ثم إلى الكساد والركود، (صالح، 2014:59).

ثالثاً: الأسباب المؤدية للبطالة

إن مشكلة البطالة لم تعد مشكلة اقتصاديه فقط وإنما هي مشكلة سياسية واجتماعية وتعلمية أيضاً، ومن ثم فهي ليست مسؤلية قطاع محدد أو جهاز معين بذاته أو جهة ما، بل هي مسؤلية مشتركة بين قطاعات المجتمع واجهزته ومؤسساته الدولة و هيئاتها المختلفة كافة لذاك تتعدد الأنواع والأسباب في حدوثها وكما يأتي:

- 1- الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الأعمار.
- 2- التطور التكنولوجي السريع والمتألق الذي أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العاملين.
- 3- قصور الموارد المالية والاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة وعدم نمو فرص العمل بنفس معدل نمو السكان.

- 4- الاقبال الشديد وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظراً لمجانته التعليم وتعظيم الشهادة الجامعية.
- 5- الزيادة المطردة في اعداد الخريجين بمعدلات متضاعفة مما كانت عليه في السنوات الماضية.
- 6- غياب التنسيق بين التعليم ومحرّجاته وسوق العمل أي وجود الفجوة الكبيرة وعدم التنسيق ما بين سياسات التعليم واحتياجات وخطط التنمية.
- 8- العادات والتقاليد والديانة إذ أن هذه العناصر من شأنها ان تؤدي إلى تفاقم وضع البطالة في مجتمع ما بسبب الأخذ بهذه العوامل كركيزة لقول العمل أو رفضه فبعض المجتمعات قد تقضي وظائف معينة أو ترفض أخرى بناءً على عاداتها وتقاليدها وديانتها.
- 9- الفساد الإداري الذي يضم مجموعة الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية التي يقوم بها موظفو الدولة والمسؤولون الحكوميون لتحقيق مكاسب شخصية كالرשות لإعطاء وظيفة لفرد لا يستحقها أو التلاعيب بالمناقصات واحتالتها لجهة دون أخرى أو الالتحام والمحسوبية كل هذا يضعف من فرصة الأفراد العاطلين عن العمل ان يحصلوا على عمل يخرجهم من دائرة البطالة والفقر.
- 10- البطالة الوافدة: هي أحد اشكال البطالة التي تظهر في معظم الدول المجاورة وتمثل في هروب القوى العاملة التي تبحث عن العمل من البلد الام إلى البلد المجاور للبحث عن فرص العمل وبذلك تكون قد زاحت القوى العاملة في ذلك البلد خاصة وانهم يقبلون العمل والوظائف بأقل الأجر عن السكان المحليين، (صفية وسمير، 2014:39).
- 11- تفاقم الانفاق العسكري: إذ أن هذه المسألة تعاني منها البلدان التي تшوبها أوضاع سياسية مضطربة سواءً جراء النزاعات الداخلية أو الاعتداءات الخارجية من دول أخرى، وهذا الامر من شأنه ان يستنزف الكثير من موازنة الدولة بدلًا من توجيهه هذا الانفاق نحو خطط التنمية والاستدامة الاقتصادية.

المبحث الرابع: الجانب العلمي أولاً: الانموذج القياسي المستخدم في الدراسة وتحليل النتائج:

يعرض هذا المبحث الجانب الكمي والقياسي للدراسة حيث تضمن المبحث (وصف منهجة القياس والتقدير المتبعة في بناء النماذج القياسية والذي يتضمن بيان مفهوم تحليـل البيانات الطويلة وأهميتها ووصف النموذج القياسي المطلوب تقديره والاختبارات قيد الدراسة) كذلك (قياس وتقدير أثر العلاقة ما بين المتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة) وستتبع الدراسة أسلوب بيانات السلاسل الزمنية المقطعة (التجمعية) أو ما تُسمى بـ (Panel Data)، أو البيانات الطويلة (Longitudinal Data) إذ يمتاز هذا النوع من البيانات بكفاءة عالية وزيادة أكثر في درجات الحرية، وأيضاً بتعديـة خطـية أقل بين المتغيرات ومحـتوى معلومـاتـي أكثر مقارنة مع غيرـهـ من البيانات الزـمنـيةـ أو المـقطـعـيةـ، وقد تم استيراد البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators WDI بوصفـهـ أحد مصادرـ البياناتـ الـولـيـةـ المـوثـوقـةـ، فضـلـاـ عن قـاعـدةـ بـيانـاتـ UNDPـ الخاصةـ بـحسـابـ مؤـشرـ التعليمـ Human Development Indexـ، وقد تم تحـليـلـ البياناتـ باستخدامـ برنامجـ STATAـ إذ تم اختـبارـ المتـغيرـاتـ منـ حـيثـ السـكـونـيةـ وذلكـ باـسـتـخدـامـ طـرـيقـةـ

Im-Pesaran-Shin (IPS) الذي اقترحـهـ ايمـ وبـيسـرانـ وـشـينـ (1998)ـ إذـ تـسـتـخدـمـ هـذـهـ الطـرـيقـةـ معـ البياناتـ غـيرـ المـوزـونـةـ Unbalanced dataـ، وـنـظـراـ لـعدـمـ ظـهـورـ مشـكـلةـ جـنـرـ الوـحدـةـ تمـ استـخدـامـ طـرـيقـةـ الأـثـرـ الثـابـتـ Fixed Effect Methodـ فيـ تحـليـلـ الـبـيـانـاتـ المـدـمـجـةـ Panel dataـ، بـعـدـ أـنـ تمـ تـرـجـيـحـ هـذـهـ طـرـيقـةـ عـلـىـ غـيرـهـاـ منـ طـرـائقـ تـحـليـلـ الـبـيـانـاتـ المـدـمـجـةـ التقـليـدـيـةـ باـسـتـخدـامـ اختـبارـ F-testـ وـHausman Testـ (الـعـانـيـ، 2016ـ:3).

ثانياً: تعريف متغيرات الدراسة:

- تضمنت الدراسة عدداً من المتغيرات المستهدفة التي تؤثر في البطالة وهي:
- 1- الإعانات والتحويلات الأخرى (النسبة المئوية من المصروفات): تشمل الإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية الأخرى جميع التحويلات غير المسددة وغير القابلة للسداد على الحساب الجاري إلى المؤسسات الخاصة والعلمية، والمنح المقدمة إلى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والوحدات الحكومية الأخرى، والضمان الاجتماعي ومزايا المساعدة الاجتماعية والمزايا الاجتماعية لأرباب العمل نقداً وعيناً، (توصيف متغيرات الدراسة، صندوق النقد الدولي (WDI)).
 - 2- إجمالي تكوين رأس المال (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي): يتكون إجمالي تكوين رأس المال (الاستثمار المحلي الإجمالي سابقاً) من النفقات على الإضافات إلى الأصول الثابتة للاقتصاد فضلاً عن صافي التغيرات في مستوى المخزونات. وتشمل الأصول الثابتة تحسينات الأرضي (الأسوار والخنادق والمصارف وما إلى ذلك)؛ ومشتريات المصانع والآلات والمعدات؛ وبناء الطرائق والسكك الحديدية وما شابه ذلك، بما في ذلك المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن السكنية الخاصة والمباني التجارية والصناعية. أما المخزونات فهي مخزونات السلع التي تحافظ بها الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري". ووفقاً لنظام الحسابات القومية لعام 1993 في الأمم المتحدة، يُعد صافي المقتنيات من الأشياء الثمينة أيضاً من تكوين رأس المال، (توصيف متغيرات الدراسة، صندوق النقد الدولي (WDI))
 - 3- الإنفاق الحكومي (العام) (% من الناتج المحلي الإجمالي): يشمل الإنفاق الحكومي العام على الاستهلاك النهائي الحكومي (الاستهلاك الحكومي العام سابقاً) جميع النفقات الحكومية الجارية لشراء السلع والخدمات (بما في ذلك تعويضات الموظفين). ويشمل أيضاً معظم النفقات على الدفاع الوطني والأمن القومي، ولكنه يستثنى النفقات العسكرية الحكومية التي تشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي. (توصيف متغيرات الدراسة، صندوق النقد الدولي (WDI)).
 - 4- مؤشر التعليم: يُقاس البُعد التعليمي بمتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تبلغ أعمارهم 25 عاماً فأكثر وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن دخول المدرسة. (توصيف متغيرات الدراسة، تقارير التنمية البشرية (HDI-UNDP)).

ثالثاً: وصف النماذج والاختبارات القياسية:

إن أي دراسة اقتصادية تتضمن بيانات زمنية تتطلب في بداية الامر إجراء باختبار سكونية المتغيرات وهي العملية التي يستند عليها بناء النموذج الاقتصادي إذ يتم ملاحظة ان اغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تمضي باتجاه عام متزايد أو متناقص وهذا ما يجعل اغلبها في حالة من عدم السكون وتكون المشكلة في نماذج السلسل الزمنية أو اللوحة غير الساكنة هو أن تقديرها بطريقة المربيات الصغرى (OLS) يؤدي إلى نتائج غير صحيحة، وفي هذه الحالة تظهر لنا قيم مرتفعة لقيم اختبار (T) أو (R^2) لمقدرات النموذج من دون أن يكون لها معنى اقتصادي وكذلك قيمة معامل التحديد تكون أكبر من قيمة إحصائية (دربين - واتسن) ومن هذا ينتج لدينا ان نتائج تحليل الانحدار قد لا تكون متوازنة وبناء على ذلك فان نتائج الاختبارات الإحصائية ستكون غير دقيقة ومشوهه ويطلق على هكذا نموذج من نماذج الانحدار، بالانحدار الزائف Spurious Regression ()), فعندما تكون السلسلة غير ساكنة فإنها ستحتوي على مشكلة جذر الوحدة و يجب تصحيحها بالتخلص من هذه المشكلة لكي تصبح السلسلة ساكنة، إذ ان السكون يعني ثبات المتوسط الحسابي والتبالين للمتغير ولاختبار سكون السلسل الزمنية لمتغيرات اي دراسة فان ذلك يتطلب اجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test).

المنهجية القياسية للنموذج:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والكمي، إذ تهدف الدراسة إلى بيان أثر المتغيرات المستقلة في معدلات البطالة لعينة مكونة من 40 بلداً من البلدان المتقدمة، ولمدة 31 سنة متعددة ما بين عامي 1991-2022 وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج Stata، إذ تم اختبار المتغيرات من حيث السكونية Stationarity وذلك باستخدام طريقة Im-Pesaran-Shin (IPS) الذي اقترحه إيم-بيسان-وشن عام (2003) إذ تستخدم هذه الطريقة مع البيانات غير الموزونة Unbalanced data، ونظراً لعدم ظهور مشكلة جذر الوحدة تم استخدام طريقة الأثر الثابت Fixed Effect Method في تحليل البيانات المدمجة Panel data، بعد أن تم ترجيح هذه الطريقة على غيرها من طرائق تحليل البيانات المدمجة التقليدية باستخدام اختبار Hausman Test و F-test.

النموذج الاقتصادي

لتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة على البطالة، تم استخدام النموذج القياسي الآتي:

$$\text{النموذج: } \text{UNM}_t = f(\text{SUP}_t, \text{GCF}_t, \text{GMS}_t, \text{IED}_t) + U_t$$

وكانت المتغيرات كالتالي:

UNM: المتغير التابع الذي يمثل البطالة (العاطلين عن العمل نسبة إلى قوة العمل)

SUB: المتغير المستقل الأول الذي يمثل الإنفاقات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

GCF: المتغير المستقل الثاني الذي يمثل إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

GMS: المتغير المستقل الثالث الذي يمثل الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

IED: المتغير المستقل الرابع الذي يمثل مؤشر التعليم.

الاختبارات القياسية للنموذج

الجدول (1) وصف متغيرات الدراسة للدول المتقدمة

المتغيرات	الملاحظات	وحدة المختصرات	وحدة القياس	المصدر	الأثر المتوقع
البطالة	UNM	% Of EMP	World Bank		
الإنفاقات	SUB	% Of GMS	World Bank	إيجابي	
إجمالي تكوين رأس المال	GCF	% Of GDP	World Bank	إيجابي	
الإنفاق الحكومي	GMS	% Of GDP	World Bank	إيجابي	
مؤشر التعليم	IED	% Of GDP	UNDP	إيجابي	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

يوضح الجدول (1) وصف بيانات الدراسة ومتغيراته ووحدات القياس واتجاه العلاقة الناتجة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المفسرة، وقد تم استيراد البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي World Development Indicators WDI قاعدة بيانات UNDP الخاصة بحساب مؤشر التعليم Education Index.

الجدول (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة للدول المتقدمة

المتغيرات	الملاحظات	وحدة المختصرات	وحدة القياس	المتوسطات	القيم العلية
البطالة	1,240	0.527	% Of EMP	World Bank	3.321
الإنفاقات	1,137	0.371	% Of GMS	World Bank	4.450
إجمالي تكوين رأس المال	1,106	0.201	% Of GDP	World Bank	4.003
الإنفاق الحكومي	1,100	0.249	% Of GDP	World Bank	3.337
مؤشر التعليم	1,114	0.394	% Of GDP	UNDP	0.478

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata

يوضح الجدول (2) القيم الوسطية الحسابية لمتغيرات الدراسة ومعدل الخطأ المعياري لها والقيم الدنيا والقصوى لمتغيرات الدراسة إذ أجريت الدراسة في 40 دولة متقدمة مرتبة الدخل على مدى 31 سنة بإجمالي 1,240 ملاحظة، ومعدل بطاقة 1.860 ومعدل دعم 3.879 ومعدل تكوين رأس المال الإجمالي 3.119 ومعدل إنفاق الحكومي 2.898 وأخيراً معدل مؤشر التعليم 0.562 وبشكل عام، تعطي النتائج فكرة عن توزيع القيم لكل متغير ونستنبط حول المتوسط، والفحص الدقيق والتفسير الصحيح للبيانات.

الجدول (3) اختبار جذر الوحدة باستخدام طريقة Im Pesaran-Shin في حالة وجود الحد الثابت

P-value	IPS إحصائية -	المتغيرات
0.0001	-5.450	البطالة
0.0000	-5.637	الإعاثات
0.0000	-5.060	اجمالي تكوين رأس المال
0.050	-1.676	الإنفاق الحكومي
0.0000	-7.191	مؤشر التعليم

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata

إذ أن

H_0 : تعني احتواء المتغيرات على جذر الوحدة

H_1 : تعني عدم احتواء المتغيرات على جذر الوحدة

يعرض الجدول (3) نتائج اختبار جذر الوحدة، والذي يحدد ما إذا كانت الفرضية مقبولة أم لا ووفقاً للنتائج، نرفض فرضية H_0 ونقبل فرضية H_1 التي تقول بعدم وجود مشكلة جذر الوحدة.

الجدول (4) تحليل الانحدار باستخدام طريقة الأثر الثابت Fixed Effect للدول المتقدمة

الفاصل الزمني	95% Conf	p-value	T	الانحراف المعياري	المعاملات	البطالة
-0.092	-0.200	0.330	-5.36	0.30	- 0.065	الإعاثات
-0.102	-0.304	0.000	-5.05	0.44	- 0.106	اجمالي تكوين رأس المال
0.408	0.60	0.000	-1.66	0.60	0.502	الإنفاق الحكومي
-0.211	-0.516	0.000	-7.19	0.80	- 0.506	مؤشر التعليم
					0.704	Adj-R ²
					39.109	F-statistic
					15.10	Hausman chi2

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata

يوضح الجدول (4) الخاص بنتائج تحليل الانحدار الخطي اللوغاريتمي لمتغيرات الدراسة المؤسسة وعلاقتها بالمتغير التابع بمدة ثقة 95% وقيمة F بـ (39.109) ومعامل تصحيح الخطأ بقيمة 68% ومن هذا يمكن ان نستنتج الآتي:

1- ان وجود الإشارة السالبة للإعاثات يدل على وجود علاقة عكسية ما بين المتغير المؤسسة والمتغير المعتمد ذات دالة إحصائية P-value بقيمة 0.330 وعند مستوى معنوية أكبر من (0.05)% وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير ما بين المتغير المؤسسة والمتغير التابع، كذلك تشير إلى أن أي زيادة

- الإعانات بمقدار وحدة واحدة يمكن ان يُخفض من معدلات البطالة بنسبة (0.065)% وهي نسبة قليلة جداً.
- 2- أن وجود الإشارة السالبة الإجمالي تكوين رأس المال تدل على وجود علاقة عكسية ما بين المتغير المفسر والمتحمّد ذات دلالة إحصائية P-value بقيمة 0.000 وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)% وهذا يعني ان العلاقة قوية التأثير ما بين المتغير المفسر والمتحمّد التابع، وكذلك يشير إلى ان زيادة وحدة واحدة من اجمالي تكوين رأس المال تعني انخفاض معدلات البطالة بنسبة (0.996)%.
- 3- إن وجود الإشارة الموجبة للإنفاق الحكومي يدل على وجود علاقة طرية ما بين المتغير المفسر والمتحمّد ذات دلالة إحصائية P-value بقيمة 0.000 وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)% وهذا يعني ان العلاقة قوية ما بين المتغير المفسر والمتحمّد التابع إذ ان زيادة وحدة واحدة من الإنفاق الحكومي تعني زيادة معدلات البطالة بنسبة (0.502)%.
- 4- إن وجود الإشارة السالبة لمؤشر التعليم تعني وجود علاقة عكسية ما بين المتغير المفسر والمتحمّد ذات دلالة إحصائية P-value بقيمة 0.000 وعند مستوى معنوية أقل من (0.05)% وهذا يعني ان العلاقة قوية التأثير ما بين المتغير المفسر والمتحمّد التابع وأيضاً ان زيادة وحدة واحدة من مؤشر التعليم تعني انخفاض معدلات البطالة بنسبة (0.506)%.
- 5- نظراً لأن قيمة إحصائية (chi2) Hausman كبيرة وقيمة P-value صغيرة جداً (0.000)، فإن هذا يشير إلى وجود ارتباط وثيق بين التأثيرات الفردية والمتغيرات المستقلة وبالتالي يكون من الأفضل استخدام نموذج التأثيرات الثابتة في تحليل البيانات وبالتالي الوصول إلى نتائج أكثر وضوح ودقة.
- 6- القيمة المرتفعة لـ $Adj-R^2$ التي وصلت إلى 89%， وهذا يعني أن 89% من التباين في المتغير المعتمد يمكن تفسيره بواسطة المتغيرات المفسرة قيد الدراسة، وهي قيمة مرتفعة جداً وتدل على أن النموذج يفسر البيانات بشكل جيد للغاية.
- 7- بالنظر إلى نتائج F المحسوبة التي بلغت 25.17%， ومقارنتها مع قيمة P-value التي بلغت 0.000، فإن هذا يعني أن النتائج ذات دلالة إحصائية عالية.
- ويشكل عام تشير النتائج إلى ان جميع المتغيرات المستقلة في النموذج لها تأثيرات معنوية على المتغير التابع وهو البطالة مع ملاحظة ان بعض التأثيرات إيجابية وبعضها سلبية، وفي ضوء هذه النتائج يمكن ان نقبل او نرفض الفرضيات التي فرضتها الدراسة ومن خلال الجدول الآتي:
- الجدول (5) نتائج اختبار الفرضيات للدول المتقدمة**

نتائج الاختبار	الفرضيات
مقبولة	للإعانات أثر إيجابي على البطالة
مقبولة	إجمالي تكوين رأس المال أثر إيجابي على البطالة
مرفوضة	للإنفاق الحكومي أثر سلبي على البطالة
مقبولة	لمؤشر التعليم أثر إيجابي على البطالة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاختبارات في برنامج Stata

يوضح الجدول (5) نتائج الفرضيات التي تمت فرضيتها بداية الدراسة وقد وافقت ثلاثة نتائج على وفق الفرضية وبيان اثرها الإيجابي على البطالة وهي كلاً من (الإعانات وجمالي تكوين رأس المال ومؤشر التعليم) وختلفت نتيجة واحدة وهي (الإنفاق الحكومي) الذي كان اثره سلبياً على البطالة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- إن تأثير الإعلانات في البطالة يتباين حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج، حيث إن تأثير الإعلانات في البلدان ذات الدخل المرتفع غير معنوي، غير أن هذا الأمر قد يختلف من بلد آخر بفعل اختلاف السياسات المتبعة في البلد.
- 2- يمكن للإعلانات أن تتحلل دروًأً مما في تقليل البطالة في البلدان المتقدمة للفئات ذات الدخل المحدود، إذ تسهم في رفع إنتاجية الأيدي العاملة وبالتالي زيادة فرص التوظيف.
- 3- إن تأثير الإعلانات في البلدان المتقدمة غير معنوي، ما يعني أن الإعلانات قد لا تسهم في خفض معدلات البطالة بسبب جمود الأجور نحو الانخفاض، كما أن الإعلانات قد تسهم في إطالة امتداد البطالة كونها تُحظر الأفراد على البحث عن فرص عمل أفضل مما هو معروض في سوق العمل.
- 4- إن الاستثمار المحلي ذو تأثير معنوي سالب على البطالة في البلدان المتقدمة أي إن الاستثمار يقلل البطالة، وإن تأثيره مرتفع نسبياً في البلدان المتقدمة ما يعني أن هذه البلدان بحاجة للاستثمارات المادية من أجل تقليل معدلات البطالة.
- 5- إن تأثير الإنفاق الحكومي في البطالة موجب معنوي في البلدان المتقدمة، يعني أن الإنفاق الحكومي يرفع من مستويات البطالة، وأن تأثيره في البلدان المتقدمة مرتفع جداً، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى أن مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمارات المحلية، ما يؤدي إلى تقليل عوائد الاستثمار، لاسيما إذا كانت هذه النفقات تحول من الضرائب التي تخفض من القوة الشرائية للدخل وترفع تكاليف الاستثمار لاسيما الأجور.
- 6- يساهم التعليم بشكل واضح وكبير في خفض معدلات البطالة، فتأثير التعليم في البطالة سالب في البلدان المتقدمة وتأثيره في تقليل البطالة في الدول المتقدمة أعلى من تأثيره في غيرها من البلدان، وتفسير ذلك هو دور التعليم في زيادة إنتاجية الأيدي العاملة، إذ تزداد مهارة العاملين مع زيادة مستويات تعليمهم، وهذا يمنحهم فرصاً للحصول على وظائف أفضل خاصة في البلدان المتقدمة التي يزداد فيها الطلب على العمالة الماهرة أكثر من البلدان النامية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- إمكانية شمول الإعلانات أرباب الأعمال لاسيما تلك الموجهة نحو توسيع انشطتهم ومشاريعهم من أجل استيعاب أيدي عاملة جديدة.
- 2- دعم الاستثمارات المحلية التي تسهم في توفير فرص توظيف أعلى للأيدي العاملة المحلية، مثل الاستثمارات الصناعية والزراعية التي تسهم في تشغيل الموارد المحلية المادية والبشرية.
- 3- توجيه النفقات الحكومية نحو مجالات البنية التحتية التي تسهم في خفض تكاليف الانتاج وتحفز المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- 4- الابتعاد عن الإعلانات النقية في البلدان المتقدمة خشية أن تساهم في زيادة امتداد البطالة بدل تقليلها.
- 5- يمكن أن توجه الإعلانات في البلدان المتقدمة إلى أرباب الاعمال من أجل توظيف المزيد من الأيدي العاملة والابتعاد عن سياسات تخفيض الأجور التي قد ترتفع من معدل البطالة بدل خفضها.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- 1- البخاري، احمد إبراهيم (2019)"قياس أثر الاستثمار الخاص المحلي والأجنبى المباشر في معدلات البطالة لبلدان نامية مختارة للفترة 1985-2017 رسالة ماجستير كلية الإدراة والاقتصاد/ جامعة الموصل

- 2- الأمجد، مانة و رياض، ريمي (2018)"اختبار فرضية تكؤ البطالة" في الجزائر خلال المدة (1970-2017)"بحث منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائري.
- 3- العاني، احمد حسين (2016)"توظيف نماذج البيانات اللوحية في الاقتصاد القياسي" بحث منشور رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الأنبار
- 4- رحيم، ميادة حسن، (2013)، "البطالة وسبل معالجتها في العراق – دراسة تحليلية – بحث منشور، المعهد التقني/الديوانية
- 5- حسن، سحر احمد(2013) "مشكلة البطالة واليات العلاج - دراسة تطبيقية مقارنة" بين حالي مصر ومالزريا بين 1991 و 2013 بحث منشور كلية التجارة/جامعة الازهر القاهرة
- 6- سليمان، راشد رشو خلف(2019)، "أثر البطالة في النمو الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية للمدة (1990-2018)"قسم الاقتصاد، جامعة الموصل.
- 7- سمير، ك瑟يرة، صفية، بوزار، (2014)"أثار ظاهرة البطالة على النمو الاقتصادي" بحث منشور، الجزائر.
- 8- عامر، طارق عبدالرؤوف(2015)"أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها" الطبعة الأولى، مطبعة رشاد برس، بيروت.
- 9- عاشور، بلال سعيد(2017)، "محددات البطالة في فلسطين"بحث منشور،قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية،
- 10- عقون، سليم(2010)، "قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة - دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر"بحث منشور، قسم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف.
- 11- عيسى، رحيمي، عادل، قرقاد، نصر الدين، العايب(2018)"ظاهرة البطالة: مفهومها، اسبابها آثارها"بحث منشور، مجلة ارتفاع للبحوث والدراسات الاقتصادية،جامعة الشاذلي.
- 12- صالح، محمد رمضان،(2014)"دور الاقتصاد الاسلامي في علاج مشكلة البطالة من وجهة نظر المشاركين في قوة العمل(دراسة تطبيقية في قطاع غزة)"بحث منشور كلية التجارة، الجامعة الاسلامية بغزة.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- 13- Author, P., Maqbool, M. S., Mahmood, T., & Sattar, A. (2013). Determinants Of Unemployment: Empirical Evidences from Pakistan.
- 14- Carlsson, B. (1983). Industrial Subsidies in Sweden: Macro-Economic Effects and An International Comparison*. in The Journal of Industrial Economics.
- 15- Desiere, S., & Cockx, B. (2022). How effective are hiring subsidies in reducing long-term unemployment among prime-aged jobseekers? Evidence from Belgium. IZA Journal of Labor Policy.
- 16- Desiere, S., & Cockx, B. (2021). How Effective Are Hiring Subsidies to Reduce Long-Term Unemployment among Prime-Aged Jobseekers? Evidence from Belgium.
- 17- Davidson, C., & Segerstrom, P. (1998). R&D Subsidies and
- 18- Economic Growth. In Source: The RAND Journal of Economics (Vol. 29, Issue 3).
- 19- Falae, Olu. (1972). Unemployment. Manpower and Unemployment Research in Africa.

- 20- Friedland, D. S., & Price, R. H. (2003). Underemployment: Consequences for the health and well-being of workers. In American Journal of Community Psychology.
- 21- González, X., Jaumandreu, J., Pazó, C., González, X., & Paz6, C. (2005): The RAND Journal of Economics
- 22- IMF policy paper fiscal policy and long-term growth. (2015).
- 23- Jones, J. H. (1948). Cost of Living Subsidies. In Source: Journal of the Royal Statistical Society.
- 24- Mark Twain n.d. (1933), Energy Subsidies: Why, When and How?
- 25- Myers, N. (1999). Perverse Subsidies. RSA Journal,
- 26- Schrank, W. E., & Keithly, W. R. (1999). The Concept of Subsidies. In Source: Marine Resource Economics (Vol. 14, Issue 2).
- 27- Steenblik, R. (n.d.). A Subsidy Primer Global Subsidies Initiative of the International Institute for Sustainable Development Geneva, Switzerland.
- 28- Subsidies, Trade and The Wto, (2006)· Defining Subsidies, Paper Of WTO
- 29-Schwartz, G., & Clements, B. (1999). Government subsidies. Journal of Economic Surveys,
- 30- Triest, R. K. (n.d.)(2007), The Economics of Subsidies for Community Development: A Primer 7.
- 31- [Research paper Unescwa](#)
- 32- [Research Paper Of WTO](#)
- 33- [World Development Indicators](#)
- 34- Human Development Index (HDI) <https://hdr.undp.org/data-center/human-development-index#/indicies/HDI>